



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: عرض كتاب النظام السياسي في تركيا و ايران

اسم الكاتب: م.م. احمد حسين شحيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/89>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترن特.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



معرض كتاب

النظام السياسي في تركيا وابران

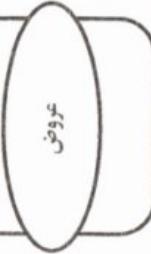
تأليف:

أ.د. احمد نوري النعيمي

أ.د. حسين علي الجميلي

المدرس المساعد

احمد حسين شحيل (*)



وبلغ عدد صفحات الكتاب ٧٣٠ صفحة من القطع الكبير، واعتقد المؤلفان على عدد كبير من المصادر العلمية في اللغة العربية والتركية وإنكليزية، إذ أن هذا الكتاب بما يحتويه من معلومات قيمة ورصينة يدرس الان في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد كأخذ الكتب العلمية المنهجية، إذ ان طلاب العلوم السياسية في العراق يحتساجون الى معرفة نظرية وسياسية باهم الدول المجاورة له، وقد استخدم المؤلفان مناهج علمية متعددة في هذا الكتاب وهي مناهج اكاديمية متعارف عليها في الدراسات السياسية مثل المناهج التقليدية والمناهج المعاصرة، اذ تم استخدام المنهج التارخي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي والمنهج النظري.

وتم تقسيم الكتاب الى قسمين او بابيين رئيسين، قسم خاص بتركيا والقسم الآخر خاص بابران، ففي

تعد ابران وتركيا دولتانإقليميتان كبيرتان ومؤثرتان في منطقة الشرق الأوسط. كما ان هذه الأهمية تزداد بالنسبة للعراق باعتبارهم من أقوى الدول المجاورة له، اذ لعبت سياستهما دوراً كبيراً ومؤثراً على الساحتين الدولية والإقليمية ولاسيما بالنسبة للعراق.

وان دراسة الانظمة السياسية لهاتان الدولتان يحظى في الوقت الحالي باهتمام اكاديمي كبير على صعيد الدراسات الغربية، وان حاجة المختصين بالشؤون الاكademie والسياسية في المنطقة العربية لفهم اهم التحولات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي مرت بها هاتان الدولتان يجب ان يحظى باهتمام كبير.

اذ ان المهتمين بالشؤون الإيرانية والتركية في المنطقة العربية قليل جداً، وب يأتي هذا الكتاب اضافة مهمة للمختصين والباحثين بالشؤون السياسية في المنطقة العربية وال العراق.

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

العالم الاسلامي وابعاده عن الانقسام والแตกك. كما ان الغاء السلطنة والخلافة لم يكن ليتعلق بالسياسة الداخلية العثمانية بل كانت له علاقة بسياسة الدولة، اذ دعا الحفقاء بعد الحرب العالمية الاولى السلطان الى بلورة المفاهيم القومية، وهذه النقطة كانت واضحة في مؤتمر لوزان.

وفي الفصل الثاني الموقف عن الاسلام في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، يرى المؤلفان بان الغاء الخلافة وتطبيق العلمنانية فسي الحياة التركية ولد ردود فعل داخل تركيا نفسها، اذ كان هناك سلوك متشدد في الاريفات التركية لتطبيق التعاليم الاسلامية ومحاربة العلمنانية، فضلا عن نشوء معارضه سياسية التي استغلت مناخ الانفتاح بعد وفاة اتاتورك، اذ خفت كثيرا الشرطه التي وضعها اتاتورك ضد الاسلام والمسلمين في تركيا.

وفي الفصل الثالث النظام السياسي في تركيا، يرى المؤلفان بأنه بعد ان تم انتخاب اتاتورك رئيسا للجمهوريه عمل جاهدا على اصدار دستور جديد يعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير. اذ كان هناك تردد من قبل اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير حول تبني هذا الدستور وذلك ان الاعضاء كانوا يخشون على مصير الخليفة في استانبول. امسا بالنسبة لدستور ١٩٢٤، فقد اخذ بنظر

باب الاول النظام السياسي في تركيا قسم الى مقدمة وفصل تمهدى المؤسسات الدستورية في الدولة العثمانية والعلاقة بين الدولة العثمانية والحضارة الغربية ودستور عام ١٨٧٦، اذا ان قادة الدولة العثمانية مزجوا بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية وهذا يعني بان النظام السياسي العثماني كان نظاما اسلاميا. الا ان الثورة الفرنسية بما حملته من افكار ثورية جديدة قبل الحرية والاخاء والمساوة ومفهوم حقوق الانسان، والتي هي افكار غريبة على الفقه العثماني لعبت دورا مؤثرا فيما بعد على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية داخل الدولة العثمانية، اذ شهدت هذه الفترة حركة اصلاحية وقانونية وتنظيمية كبيرة طالت مفاصل الحياة داخل الدولة العثمانية. ويرى المؤلفان بان دستور ١٨٧٦ هو اول دستور في التاريخ الاسلامي والذي جاء نتيجة للضغوط السياسية الدولية، رغم ان التحولات الدستورية في الدولة العثمانية ترجع الى بداية عام ١٨٧٥، والتي حاول فيها مدحت باشا ايجاد نظام برلماني يقوم على دستور مكتوب.

وفي الفصل الاول الخلافة العثمانية واتاتورك تناول المؤلفان مفهوم الخلافة في الدولة العثمانية، اذ ان الحكم العثمانيون كانوا سلطانين وخلفاء في آن واحد. اذ انه مفهوم اساسي عند المسلمين من اجل وحدة

اعتقال عدنان مندريس وجلال بايسار مع ٤٠٦ من اعضاء الحزب الديمقراطي، وتم تأسيس مجلس العدالة العام لمحاكمة تواب الحزب الديمقراطي بموجب النظام المدني العادي كما قامت محاولتان انقلابيتان في تركيا بعد انقلاب ٢٧ مارس ١٩٦٠ احداهما في شباط ١٩٦٢ والاخرى في مارس ١٩٦٣، وقد قاد كلتا المحاولات الكولونيل طلعت ايدمير، ولكن القادة الانقلابيون اكروا على المدينة والتندن في احاديهم العلنية، اذ ان الجيش عن طريق الانقلاب العسكري استمر بالتأثير في السياسة التركية لسنوات عديدة، بل اعطى العزم للقادة لادامة الحكومة الدستورية عن طريق الدفاع عن حقوق الشعب، اذ تم من دستور جديد في عام ١٩٦١ بعد استئناف الشعب عليه، اذ ان هذا الدستور اجرى بعض التغيرات الدستورية والتي تختلف عن دستور ١٩٢٤، اذ تم منح حربات واسعة للفرد وتم انشاء المحكمة الدستورية وتقوية السلطة التنفيذية وانتقل على عدد من الاجراءات التقدمية والتأكيد على ان الجمهورية التركية هي دولة قوية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية، فضلاً عن تغييرات على صعيد رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني التركي الكبير.

الاعتبار التطوير التاريخي للدستور التركية، كما ان هذا الدستور كان متاثراً بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة لعام ١٨٧٥ ولدستور البولندي لعام ١٩٢١، كما ان هذا الدستور هو تحصيد لمبادئ تركية لعام ١٩٢١، بعبارة اخرى ان دستور عام ١٩٢٤ يعد مكملاً او امتداداًلدستور عام ١٩٢١ وقد تعمت الاشارة الى اهم التعديلات التي مر بها دستور ١٩٢٤، كما ان الميل نحو نظام الحزب الواحد في تركيا قد ظهر منذ مرحلة تأسيس الجمهورية وخلال مؤتمر حزب الشعب الجمهورية عام ١٩٣٥، اذ كان هناك تزاوج بين الحزب والدولة لتغري بذلك، كما ان الحديث عن حقوق الافراد وواجباتهم في ظل نظام الحزب الواحد يقتضي الرجوع الى دستور ١٩٢٤، اذ بموجب هذا الدستور تم تحديد هذه الحقوق والواجبات، كما حدد الدستور صلاحية المجلس الوطني التركي الكبير على اعتبار انه السلطة العليا الذي يتتجسد فيه السلطات الحكومية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

اما الفصل الرابع النظام السياسي التركي والمؤسسة العسكريةتناول المؤلفان فيه بان محاولة الجيش الاطاحة بالحكومة المدنية ترجع الى نهاية عام ١٩٥٧، ذا قامت حركة انقلابية في ٢٧ مارس بقيادة جمال كورسيك نتيجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان يعني منها المجتمع التركي، اذ تم

الفصل الاول النظام السياسي في ايران
تناول المؤلفان الموقع الجغرافي والتكوين الاجتماعي في ايران. وفي الفصل الثاني المؤسسات الدستورية على عهد الشاه تناول المؤلفان دستور عام ١٩٥٠ واهم الاحزاب السياسية في عهد الشاه (حزب ثورة والاحزاب الحكومية والقومية) وفي الفصل الثالث تناول المؤلفان احداث قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، اذ تناول الاطار العام للحدث واسباب نجاح الثورة الاسلامية والتي اعتمدت على الافكار السياسية للامام اية الله الخميني والتي استندت في الاساس على افكار المذهب البغدادي (الاثني عشرية) فضلا عن دستور عام ١٩٧٩ وتعديلاته، تناول ايضا مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان الايراني) واهم الاحزاب السياسي في العهد الجمهورية الاسلامية ورؤيه النظام السياسي للاحزاب السياسية والمعارضة السياسية وفي الفصل الخاص بالسياسة الخارجية الايرانية تناول المؤلفان مبادئ السياسة الخارجية الايرانية القائمة على اساس المصلحة الوطنية، الايرانية وتصدير الثورة الاسلامية، كما تناول المؤلفان السياسية الخارجية الايرانية تجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا والموقف من القضية الفلسطينية والبلدان الاسلامية.

اما الفصل الخامس الاسلام والعلمانية في تركيا بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ يرى المؤلفان بأنه بعد عشرين سنة قام الجنرال كنعمان ايفن بالحركة الانقلابية الثالثة في تركيا في ١٢ ايلول ١٩٨٠، وان سبب هذا الانقلاب يعود الى قتل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية وعدم فعالية جهاز الشرطة والابتعاث المفاجئ للحركة الاسلامية داخل تركيا. اذا قامت المؤسسة العسكرية التركية بحركة تصفيه جديدة وسط الم الدينين وبلغت جميع الاحزاب السابقة التي تعتمد الدين في ايديولوجيتها ورمت زعماء هذه الاحزاب في السجون العسكرية. كما نشب صراع داخلي حول ارتداء الحجاب بين مؤيدین ومعارضین له داخل الجامعات والمعاهد التركية الى ان قضت المحكمة الدستورية في ٧ اذار ١٩٨٩ بان وضع الحجاب غير قانوني، ثم حلت القضية بالسماح لكل رئيس من رؤساء الجامعة ان يتخذ القرار الذي يراه مناسبا. كما ان جنرالات الجيش في تركيا تشددوا في السلوك السياسي الداخلي في تركيا حتى لا تعود حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدتها تركيا في السبعينيات.

وفي الباب الثاني النظام السياسي في ايران تم تقسيمه الى فصل تمهدی للعلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وستة فصول، ففي

هذا الدستور على مبادئ الست اتاتورك الا انه كان هناك خرق من قبل بعض الاحزاب لهذه المبادئ ولقد تجربة حزب ارلقاء خير مثال على ذلك. كما يؤكد المؤلفان بان المؤسسة العسكرية التركية بدور واضح وكثير في الحياة السياسية باعتبارها الحامية للمبادئ التي اتاتورك. الا ان هذه المؤسسة العسكرية تحاول ببن الفينة والفينة وتحت ستار حماية اثار اتاتورك من ثبات وجودها السياسية مسيرة الى نوع من الصراع الخفي بين العسكريين والمدنيين واحتياط دور جماعات الضغط، على الرغم من انها أصبحت جزءاً من النظام السياسي. كما أصبح المجلس الانقليزي التركي وبموجب دستور عام ١٩٨٢ صلاحية البت في شرعية تأسيس الاحزاب السياسية. وان قيام المحكمة الدستورية في تركيا وهي حقب زمنية معينة بحظر احزاب ذات صفة اسلامية قبل حزب الفاتح الوطني وحزب السلام الوطني وحزب القبضية يمثل ثورة كبيرة في الديمقراطية التركية وهو على خلاف ما موجود في الديمقراطيات الغربية والتي تتبني العلمانية في دستورها هذا ما يفسر ربما بان العلمانية في تركيا لها خصوصية معينة تتبادر عن مفهوم العلمانية في الغرب وهي تشير الى الطابع الالحادي في تركيا.

وفي الخاتمة نوصل المؤلفان لازه بالنسبة للنظام السياسي في تركيا بان مصطفى كمال اتاتورك استطاع بعد حرب الاستقلال تغيير النظام السياسي العثماني، وكان من الصعب بمكان ان يقوم قائد سياسي وقائد باتخاذ خطوات من شأنها تغيير أدوات هذا العمل في مجتمع يغلب عليه الطابع الاسلامي، فضلا عن قوة التنظيمات الاسلامية التي شاركت وفعالية لطرد القوات الاجنبية في حرب الاستقلال، كمالاحظ المؤلفان بان البيئة لشخصية صانع القرار لعبت دوراً كبيراً في رسم مستقبل السياسة التركية اذ ان انتفاء اتاتورك الى ولادة سلسلة التي حدثت في حينها محور الحركات السياسية في الدولة العثمانية، كانت مصدراً لظاهرة القلق السياسي وعدم الاستقرار في الدولة العثمانية، وبعد ذلك تكمن اتاتورك من الغاء السلطة والخلافة وبنى العلانية واصافة مبادئه السست في دستور ١٩٢٤، كما انتقلت تركيا وبصورة سلمية من نظام الحزب الواحد الى ظاهرة التعددية الحزبية في عام ١٩٤٥، كما تغيرت المدة الواقعة بين ١٩٦٠-١٩٦١ بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، مع اختصار تجربة الائتلاف الحكومي وانتشار ظاهرة العنف بين اليسار التركي بزعامة حزب العمل التركي واليمين بزعامة حزب الحركة القومي، كما قام الانقلابيون بشن دستور عام ١٩٨٢ وتشريع قانون الاحزاب السياسية والقانون الانتخابي وتسلیم السلطة الى المدنيين في عام ١٩٨٣. ورغم تأكيد

وفي الختام ترى بأن هذا الكتاب جدير بالقراءة والتحليل العلمي الدقيق والذي يمكن الاستفادة منه في الابحاث العلمية والدراسات الاكاديمية لما يتضمنه من معلومات علمية مفيدة للباحثين نظراً للجهد العلمي الكبير المبذول فيه.

اما بالنسبة للنظام السياسي في ايران فقد توصل المؤلفان بان ايران مررت بتجارب دستورية متعددة اعتباراً من عام ١٩٠٦ والتي ابرزت قوة علماء الدين وتأثيرهم على الرأي العام الايراني وقد جاء هذا التأثير من خلال وجود خمسة من علماء الدين في لجنة الدستور. كما صنفت الاحزاب السياسية في هذه الفترة بانها احزاب حكومية وقومية ويسارية.

كما رأى المؤلفان بان قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وما افرزته من نظام ولادة الفقيه الذي هو نظام محل خلاف بين التيارات الدينية والسياسية داخل ايران، يمثل شذوذًا عن المذهب واتجاهاته العامة، وخروجًا عن المألوف المستقر من الآراء والاعتقادات بين فقهاء المذهب. كما قام النظام السياسي في ايران على مؤسسات دستورية متعددة منها على سبيل المثال مجلس الشورى الاسلامي حيث لا يسيطر وحدة على المؤسسات التشريعية بل يشاركه في ذلك مؤسسات تشريعية أخرى. كما ان دستور الجمهورية الاسلامية في ايران اشار في مادته السادسة على حق الافراد في تكوين منظماتهم السياسية والنقابية الامر الذي تسمح على تكوين تعددية حزبية منذ الثورة الاسلامية ولحد الان واخذت مكانتها في داخل مجلس الشورى الاسلامي وممارسة دورها في اطار الشرعية الدستورية القائمة على دولة المؤسسات.

